قرطاس

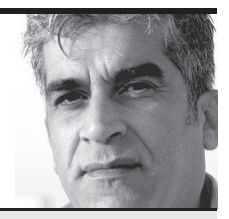

▪ أحمد عبد الحسين

ماذا قال جعجع؟

هجمة مُضَريّة شنّها النائب ياسين مجيد ضدّ السياسيّ اللبنانيّ سمير جعجع، قال مجيد عن الرجل كلاماً لم يقله لا هو ولا سواه من "دولة القانون" عن أعتى غرمائهم، قال انه "أسوأ من علي كيمياوي" وانه "قاتل وعميل للموساد وشريك لشارون" وان "الكثير من المجازر ضد المسيحيين اللبنانيين وفي مقدمتها مجزرة أهدن قد سجلت باسمه".

كلام منفعل كهذا ليس فيه من السياسة شيء، هو أقرب لسجال ضيف في برنامج حواريّ أراده معدّه أن يكون مثيراً بأي ثمن، شتائم تتطاير في كل اتجاه للتغطية على لبّ الموضوع. لكن السيّد النائب رأى في أحاديث جعجع تدخلاً في شؤون العراق فردّ له التحية بأحسن منها متدخلاً هو الآخر في شأن لبنانيّ خالص حين اتهمه بارتكاب جرم قديم.

ما الذي قاله السياسيّ اللبناني الذي يحل ضيفاً على إقليم كردستان، ليستحق غضبة السيّد النائب؟ قال: "إن عمليات استهداف المواطنين المسيحيين في العراق، وصمة عار، وان على الحكومة العراقية تحمّل مسؤولياتها بحمايتهم" وتمنى "أن ينعم المسيحيون بوسط وجنوب العراق بنفس القدر من الأمن والحرية التي يتمتع بها أقرانهم في كردستان".

لا أظنّ أن أحداً من العراقيين يهمّه التعرّف إلى تأريخ سياسيّ لبنانيّ، أو أن يكون طرفاً في محاكمة "زعيم القوات اللبنانية" كما فعل السيّد مجيد، نحن في غنى عن التقصّي في حياة لبنانيّ حوكم في بلده وسُجن ثم أطلق سراحه.

لكنّ الكلام الذي نطق به جعجع يقوله سياسيون عراقيون ومواطنون عاديون كلّ يوم، وإلا مَن يستطيع الاعتراض على أنّ استهداف المسيحيين وصمة عار، عارنا الذي سنظلّ نحمله وشماً على أرواحنا جميعاً أن سكانّ البلد الأصليين يتخطفهم الإرهابيون من حولنا ونحن ننظر بصمت، وبعون من صمتنا المخزي هذا فإن العراق سيغدو خلال سنوات قليلة خلواً من أنفس مقتنياته: مواطنيه الأصليين. مَن يمتلك الجرأة وانعدام الرؤية ليعترض على كلام كهذا؟

ومَنْ يمكنه الاعتراض على "ان الحكومة العراقية مسؤولة عن حماية مواطنيها"، حتى رئيس الحكومة نفسه لا يستطيع أن يتنصل من مسؤوليته في هذا الصدد، وإذا لم تكن هذه مسؤولية الحكومة التي فيها الشرطة والجيش وقوات سريّة ومعلنة، دستورية وخارج الدستور، فمسؤولية من؟

ثم إن ما تمناه جعجع للمسيحيين في الوسط والجنوب "وهل بقي منهم سوى بضعه مئات؟" أن يعيشوا الأمن الذي يعيشه أشقاؤهم في الإقليم، مماثل طبق الأصل لأمنية أغلب العراقيين من مسلمين ومسيحيين، سنّة وشيعة، عرباً وتركماناً وسائر القوميات والأديان والطوائف المتآخية!

مَنْ لا يتمنى للعراق أماناً كالذي تشهده كردستان؟ ولماذا نقف في وجه أمنية "مجرد أمنية" في أن تحفظ كردستانُ ما بقي لنا من مسيحيينٍ هم ملح العراق؟

هجمة السيّد النائب على جعجع، ونبشه في تأريخ الرجل الذي لا يعنينا من بعيد أو قريب، غير مفهومة، والحدّة التي أبداها إزاء تصريحاته لم نشهد مثلها أمام تدخلات دول الجوار القويّة التي لا تكتفي بتصريحات فيها تدخل سافر، بل تتدخل فعلاً وبضراوة بحيث باتت بعض هذه الدول شريكة في القرار العراقيّ، بل صاحبة اليد الطولى في صنع هذا القرار.

قد يكون الدفاع عن تأريخ جعجع غير مضمون النتائج، لكن تصريحاته في أربيل يمكن الدفاع عنها وتبنيها لأننا نرددها ليل نهار.

من أجل مواجهة الصراع الخطير!

د. مهند البرّاك

بعد إعلان رئيس الوزراء عن الملاحقة القضائية لنائب رئيس الجمهورية الهاشمي و ذهاب الأخير إلى إقليم كردستان، و إعلانه عن تنحيته نائبه المطلك، و الاثنان من قادة كتلة "العراقية". و في ما تجري الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الوطني للتفاهم. خاصة بين العراقية ودولة القانون. بجهود طالباني رئيس الجمهورية، يتوسع الشق و يزداد تباعد الكتل الثلاث المتنفذة...

وأفادت تقارير بأن رئاسة الوزراء أخذت تجري تغييرات كبرى في هيكلة و ابعاد و تعيين وترقيات في مناصب كبرى و خاصة في القوات المسلحة . الجيش و الأمن . كان أبرزها تغيير رئيس أركان الجيش الفريق الزيباري من كتلة التحالف الكردستاني.. لصالح كتلة رئيس الوزراء و أقارب لأعضاء فيها، بدون مسوغات معمول بها، وسط تحفظات لجنة الأمن و الدفاع النيابية و استغراب ابرز حلفاء كتلة السيد المالكي من كتل الائتلاف الوطني، وفق تصريحات لناطقين باسمها .. في وقت تتواصل فيه تصريحات و تلميحات و تهديدات يُتراجع عن بعضها من قبل أعضاء بارزين في كتلة دولة القانون تجاه التحالف الكردستاني سواء تجاه قادته أو تجاه حقوق إقليم كردستان، آخرها التلويح بقطع الميزانية عن الإقليم و كأنما هي هبة من الحكومة الاتحادية في بغداد أو من رئاسة الوزراء في بغداد..

ليترك كل ذلك بتقدير أوسع الأوساط، آثاراً ضارة بالوحدة الوطنية، ويزيد من مخاطر مشاعر الفرقة و من التفكير بالانفصال عن آلية عدم الاهتمام بإيجاد حلول توافقية تتسم بالاعتدال لخدمة كل الأطراف من اجل أن تسير البلاد نحو الاستقرار والأمان والسير على طريق إيجاد حلول للبطالة والفقر والخراب، على طريق التحرر والتقدم لصالح عموم الشعب بكل أطيافه القومية و الدينية و المذهبية والفكرية..

ويرى مراقبون إن تزايد حدة الصراع الأميركي الإيراني مؤخراً، الذي زاد منه إقامة تركيا الدروع الصاروخية وفق خطط الناتو في مواجهة النشاط النووي الإيراني المتصاعد، وعلاقة ذلك بتطورات القضية الكردية في العراق وإيران وتركيا و سوريا.. يدفع بالبلاد إلى السير بطرقٍ متناقضة تهدد بتصاعد العنف مجدداً على سكة المحاصصة الديموغرافية.. أبرزها طريقان: طريق ولاية الفقيه الإيراني وحكم طائفة الأغلبية الديموغرافية المهددة بالعودة إلى الدكتاتورية العنيفة، وطريق التوافق والتمدن الاجتماعي والسياسي السلمي،حيث يتزايد تمحور صراع القوى الدولية والإقليمية على هذين الطريقين المتصارعين.. الصراع الذي يهدد باستغلال فرقة القوى العراقية على أسس طائفية وعرقية، بعد تزايد حدة المواجهات في سوريا الحليف الأساسي لحكم ولاية الفقيه في المنطقة، ومؤشرات تزايد حراجة النظام الإيراني بالحصار وفق وكالات الأنباء العالمية و الإقليمية الأوسع انتشاراً.. الحراجة التي قد تزداد حدة إن نجح التحالف الغربي بكسب الصين إلى الحصار أو إلى موقف مستقل في الهيئات الدولية، بعد نجاحه بكسب اليابان التي أعلنت انضمامها إلى مقاطعة النفط الإيراني..

وفيما تؤكد الأطراف العراقية بأطيافها أهمية وحدة الصف الوطني على أساس الدستور لمواجهة الحرائق المهددة.. تتساءل أوساط واسعة لماذا لا تستفيد الحكومة الاتحادية من التجربة الكردستانية التي استطاعت إبعاد الإرهاب عن إقليم كردستان و إبعاد شبحه كلما يلوح مجدداً، حيث استطاعت أن تضيّق عديداً من الخلافات و أن تتوصل إلى حلول متواصلة .بعضها مؤقت.، كلما التهب الواقع المتربص المحيط بها سواء كان من جهات و شخصيات حكم عراقية في بغداد و تلكئها في حل المادة ١٤٠ وإيجاد حلول لقانون النفط و الغاز، أو بسبب مواقف الأنظمة الحاكمة المحيطة الأخرى.

واستطاع برلمانها أن يتقبل وجود معارضة برلمانية كردستانية، على أساس وحدة الموقف من القضية المشتركة على صعيد الإقليم و التمسك بقيام الدولة العراقية المدنية الفيدرالية الاتحادية.. رغم مواقف متنوعة الدرجات من ذلك، سواء داخل أو خارج الإقليم..

وعلى الصعيد الشعبي فإنها تنجح .رغم نواقص و أخطاء تسعى لحلّها .. في مواجهة تركات ماضٍ قاس أحاط ويحيط بها منذ عقود طويلة، حتى اليوم.. واستطاعت الحفاظ على كيانها بتنوعه، باتباع المرونة والوسطية رغم تجاوزات حدثت وتبودلت من الأطراف المعنية من جهة، و بسبب نشاطات وصولية وانتهازية تسعى لتحقيق أعلى الأرباح على حساب الصالح العام، مدعومة في ذلك من بيوتات إقليمية و دولية من جهة أخرى..

إلا أنها استطاعت أن تبقى ملاذاً للتقدميين و التحرريين والمضطهدين بسبب الدين و المذهب والفكر في العراق.. في الظروف المتشابكة التي يمر بها الإقليم والبلاد والمنطقة. حتى أصبح إقليم كردستان أحسن حالاً من بقية أجزاء البلاد.. باعتراف الغالبية الساحقة من السياسيين ووجوه المجتمع العراقي بأطيافه، و بتوجه اللاجئين من الظلم إليه.. وإلا فإن تواصل القلق من عدم الاستقرار، والخوف من العودة إلى الإرهاب قد لا يدفع إلى الفيدراليات وفق الدستور فحسب.. وإنما قد يدفع إلى تمزق البلاد إلى كيانات تتأرجح على تغيّرات ميزان القوى الإقليمي والدولي، الذي لا يؤدي إلا إلى نزيف ومحن اكبر.. بوجود تشجيع و حواضن للتمزيق إقليمية و دولية.. سواء بالإغراء أو بالإرهاب.

ما فرص نجاح المؤتمر الوطني؟

علاء خالد غزالة

دعا السيد رئيس الجمهورية، جلال طالباني، إلى عقد مؤتمر وطني لمعالجة الوضع السياسي المتأزم في العراق إثر صدور مذكرة القبض بحق نائب الرئيس، طارق الهاشمي، وطلب رئيس الوزراء، نوري المالكي، سحب الثقة عن نائبه، صالح المطلك. القائمة العراقية رأت في هذه التطورات استهدافاً لها ومحاولة لعزلها عن الساحة السياسية، فعملت على الانسحاب من الحكومة والبرلمان احتجاجاً على ذلك.

لكن عزيمة المالكي لم تهن، وأصرّ المرة تلو الأخرى على انه إنما ينفذ أمر القضاء. فبعد أن صدرت المذكرة بتوقيع قاضٍ واحد، وهذا كافٍ من الناحية القانونية، فان الحكومة عمدت إلى تحويلها إلى خمسة قضاة لتأكيد صحتها، ومن ثم نظر فيها أحد عشر قاضياً، وجاءت النتيجة كما المتوقع: المذكرة صحيحة. وذهب المالكي إلى أبعد من ذلك حين تحدث للقنوات الفضائية مؤكداً إن مجلس القضاء الأعلى "هدده" بإصدار مذكرة قبض بحقه إن لم ينفذ مذكرة القبض بحق الهاشمي. ومن المعروف إن القضاء لا يصدر أوامر من تلقاء نفسه، بل بطلب من جهة تنفيذية (أي المدعي بالحق العام) أو من الشخص الذي وقع عليه الضرر (أي المشتكي) بعد تقديم الأدلة الكافية، ونحن لا نعرف أياً من هؤلاء لديه الرغبة في الادعاء على المالكي بالتقصير في تنفيذ مذكرة القبض المشار إليها، أو انه يملك الدليل على ذلك. على كل حال، إذا كان المقصود من المؤتمر الوطني "الذي رفعت جلساته للأسبوع المقبل" أن يعمل على تقريب وجهات النظر ووضع حلول للمشاكل العالقة، فان قضية الهاشمي لا يمكن أن تكون – نظرياً– إحداها. فبعد كل هذا التصعيد الإعلامي، وتأكيد كافة الأطراف على استقلالية القضاء، فان من الصعب رؤية حل سياسي ما يؤدي إلى تمييع أو حفظ أو تجميد الدعوى القضائية بحق الهاشمي. يمكن الاتفاق على إجراء المحاكمة في مكان آخر غير بغداد، ويمكن الاتفاق على شخوص القضاة، لكن هذا أكثر ما يمكن أن تحصل عليه القائمة العراقية لمساعدة أحد رموزها. ولكن ماذا عليها أن تقدم للحصول على ذلك؟ وربما يتوجب عليها إعادة نوابها إلى البرلمان ووزرائها إلى الحكومة كإجراء أولي، لكن عليها أيضا أن تتنازل عن بعض مطالبها السابقة، مثل تشكيل مجلس السياسيات العليا، وحصولها على وزارة الدفاع. لقد نجح رئيس الحكومة في دفع خصومه إلى موقع الدفاع، وبالتالي فان كل ما يمكن أن يحصل عليه هؤلاء هو محاولة استعادة جزء من موقعهم السابق. ومن ثم، فان المالكي يكون قد حصل على مكسب آخر، مهما يكن طفيفا، إلا انه مهم. وقد كانت هذه السياسة نهجا ثابتا له منذ أن تسنم منصبه قبل ست سنوات، وظهرت بشكل جلي بعد الانتخابات الأخيرة، حيث استغرق تشكيل الحكومة برئاسته فترة حوالي عام كامل قبل أن يصادق عليها البرلمان.

من بين الأزمات التي ساهم في إثارتها قضية اجتثاث بعض المرشحين، واغلبهم من القائمة العراقية، بحجة انتمائهم إلى حزب البعث المنحل. وكان من بين المجتثين السيد صالح المطلك. لكن الصفقات السياسية التي جرت خلف أبواب مغلقة قلبت هذه المعادلة، لنجد المطلك نائباً لرئيس الوزراء، وهو ما اعتبرته (العراقية) نصراً لها. والواقع إن المالكي استطاع ببراعة أن ينزع شوكة القائمة العراقية من خلال إيهامها بالحصول على مكاسب وإرغامه على القبول بشخصيات لا يحبها كثيراً. هذا الوهم الذي تلبست به (العراقية) أدى بها إلى التواني عن المطالبة بتشكيل مجلس السياسيات العليا، والإسراع بتعيين أحد مرشحيها وزيراً للدفاع. لا يزال أمام المؤتمر الوطني فرصة للنجاح، لكنها محدودة. فأحد أهم عوامل نجاحه أن يحضر الجميع بنية الاتفاق، وان يبدأ ببحث ما يريده الشعب أولاً. فليست قضية الهاشمي هي ما يؤرق هذا الشعب المسكين، بل مشاكل أكثر عمقاً وتأثيراً من تقديم الخدمات الأساسية إلى توفير فرص العمل وإعادة الإعمار بشكل جدي. والشعب يرى أن استمرار الأزمة، كائنا من يكون مُسببها، يؤدي إلى مزيد من التقصير من جانب حكومته. نعم، يتوجب حل المشاكل السياسية من أجل تصفية الأجواء بين رموز السلطة، لكن الكل يعلم أن ليس من وصفة جاهزة لحل أزمات السلطة. لذلك قد يكون من الأجدى السعي إلى إبطال هذه الأزمات من أساسها. وأرى أن على (العراقية) ان لا تسعى الى الحصول على صفقة للسيد طارق الهاشمي، بل إن تقدمه إلى القضاء من أجل محاكمة تكون علنيتها ضمان نزاهتها. بدلاً من ذلك على العراقية أن تطالب بتشكيل مجلس السياسيات العليا المنصوص عليه في اتفاق تشكيل الحكومة الحالية المعروف بـ(اتفاق أربيل) فوراً. وقد لا يكون هذا المجلس مهماً من الناحية القانونية، لكنه سيشكل أهمية بالغة من الناحية السياسية. فحكومة الشراكة الوطنية التي يتزعمها المالكي تعاني تفكك تلك الشراكة بفعل النزعة الانفرادية لرئيس الحكومة. وعلينا أن نعي بأن رغبة التفرد بالحكم، لدى أي حاكم وفي أي نظام، هي غريزة أساسية لا يحد منها سوى رقابة شركائه في الحكم. فان غاب دور الشركاء، فما من رادع لتلك الغريزة. كما إن على (العراقية) أن تطرح مسالة تجديد الثقة بالحكومة مكتملة خلال سقف زمني محدد.

هل ولدت الطائفية في 2003؟

بطرس نباتي

غالباً ما يتردد سواء في وسائل الإعلام أو عند عقد الندوات واللقاءات السياسية، موضوع الطائفية ودورها في إفساد السياسة في العراق بعد ٢٠٠٣ ولكون هذا الموضوع أصبح مهترئاً وقديما لكثرة تداوله، ولكونه قد أشبع حد التخمة بالبحث والتحليل وما يتبادل حوله من الطروحات والنقاشات سواء خلال الندوات واللقاءات التلفزيونية أو ما يكتب عن هذه الآفة في الصحف والمواقع الالكترونية، أي أن الكاتب مهما حاول أن يأتي بشيء جديد حول هذا الموضوع يراه قد تم طرحه قبل ذلك من قبل غيره من الباحثين أو الكتاب ، إلا ما نراه من خلال متابعاتنا لما ينشر وما يقال حول هذه الظاهرة هو إغفال أو تغييب السبب الحقيقي والتاريخي من هذا الأمر لأن ما يتم مناقشته فقط يدور حول تأثير الطائفية في توزيع السلطات والمناصب في عراق اليوم والتركيز على هذا الجانب لكون المناصب هنا تحقق لأصحابها جاه وسلطان وأموال طائلة، وليست من أجل خدمة الشعب العراقي كما هي عليه في البلدان الأخرى التي سبقتنا في ، الأمر الذي أود طرحه هنا يتمثل في عدم أن العنصرية والطائفية التي يكثر الحديث حولها برزت وتجلت ببعض صورها مع تسنم التيارات الدينية للسلطة في العراق بعد الضعف والوهن الذي أصاب التيار الوطني العلماني، وكذلك استفادت التيارات الدينية من حالة النقمة والضجر والمعاناة التي كابدها الشعب العراقي طيلة قرون، ولكن مهما كانت الأسباب إلا أن الأسباب الحقيقية للطائفية ليست ولن تكون كما يجزم بعض المتبارين على المنابر الإعلامية وليدة اليوم أو البارحة أو نتيجة عوامل خلقها التغير الذي حصل في ٢٠٠٣ ، لنتمكن معالجتها هكذا بسطحية وبدون الغور في أعماق ما جرى في الماضي وما يحدث لنا الآن، أن هذه الطائفية التي تمارس اليوم لم تكن غائبة طيلة قرون عديدة عن تاريخ ليس العراق لوحده إنما في المنطقة بأسرها، إنها تمارس منذ ذلك العهد الذي أستثني المسيحي والصابئي والأزيدي من حق المواطنة وأصبحوا يدفعون الجزية (وهم صاغرون) أو ليتحولوا بحد السيف من سكان أصليين إلى أهل الذمة أو جاليات تقيم في (الوطن العربي الكبير) أصبحت الطائفية والتفرقة على أساس الدين والمذهب والقومية، تنمو وتترعرع عندما شنت حملات الإبادة الجماعية بالسيف قبل البندقية، الآف القرى والبلدات شمالا وجنوبا شرقا وغربا تم ذبح أبنائها وأجبروا على هجرتها، من أجل فتحها وتغييرها ديموغرافيا وعقائديا بحجة نشر الدعوات والديانات الجديدة في ظاهرها وفي باطنها أيجاد وسائل أفضل للتجارة وفتح الأسواق والأمصار ونهب الثروات والخيرات وتنامي الثروات، ليس لدى الشعوب وإنما عند الأمراء والسلاطين ليتمتعوا بالمزيد من الرقيق والعبيد والغلمان. الطائفية والتعصب القومي غزت هذه الديار عندما اعتبر جميع من يسكن غير العرب في هذه الديار بالطورانيين أو بالشعوبيين، لتنظم بعدها ضدهم حملات الإبادة الجماعية كحملات الأنفال، ومذبحة سميل وصوريا ومحرقة حلبجة.

فهل ان هؤلاء الضحايا كلهم بما فيهم الجزء الأكبر من النساء والأطفال والرجال المسنين كانوا معارضين أو مقاتلين ضد الأنظمة الفاسدة التي حكمت العراق؟ أم كانت الطائفية والتمييز العنصري هما المحركين وراء هذه الجرائم؟ هذه العقليات التي نخرتها الطائفية والتعصب الديني، نقلت للأسف طفيليتها وسمومها إلى عقول العديد من العراقيين سواء كانوا من الساسة أو من عامة الشعب بدأ باعتبار مجرد الطلب بإقامة محافظة في سهل نينوى بأنه حرام وتستوجب الجهاد ضده وما تعرض له أبناء شعبنا في مناطق نواجده من قتل وتفجير دور العبادة وإجبارهم على ترك دورهم وممتلكاتهم ، وانتهاء بأحداث زاخو ودهوك وما أفرزته من تأثيرات نفسية علاوة على الخسارة المادية، ولولا تدخل القادة ورئيس أقليم كوردستان بالذات وما بذله من جهود مضنية من أجل إيقافها لحدث ما لا يحمد عقباه في هذا الإقليم الآمن.

ختاماً أنا اختلف عنك في العديد من الصفات والأشياء وأنت تختلف عني أيضا، وكذلك نحن نختلف عن أبائنا وأجدادنا هم عاشوا حياتهم في ظروف غير هذه التي نعيشها اليوم، ولكن هذه هي الحياة دعنا نعيشها (سواسية) معا بدون أن اسبب لك الأذى وبدون أن تتجبر وتستكبر وتؤذيني لأنك الأكثرية...

كاريكاتير

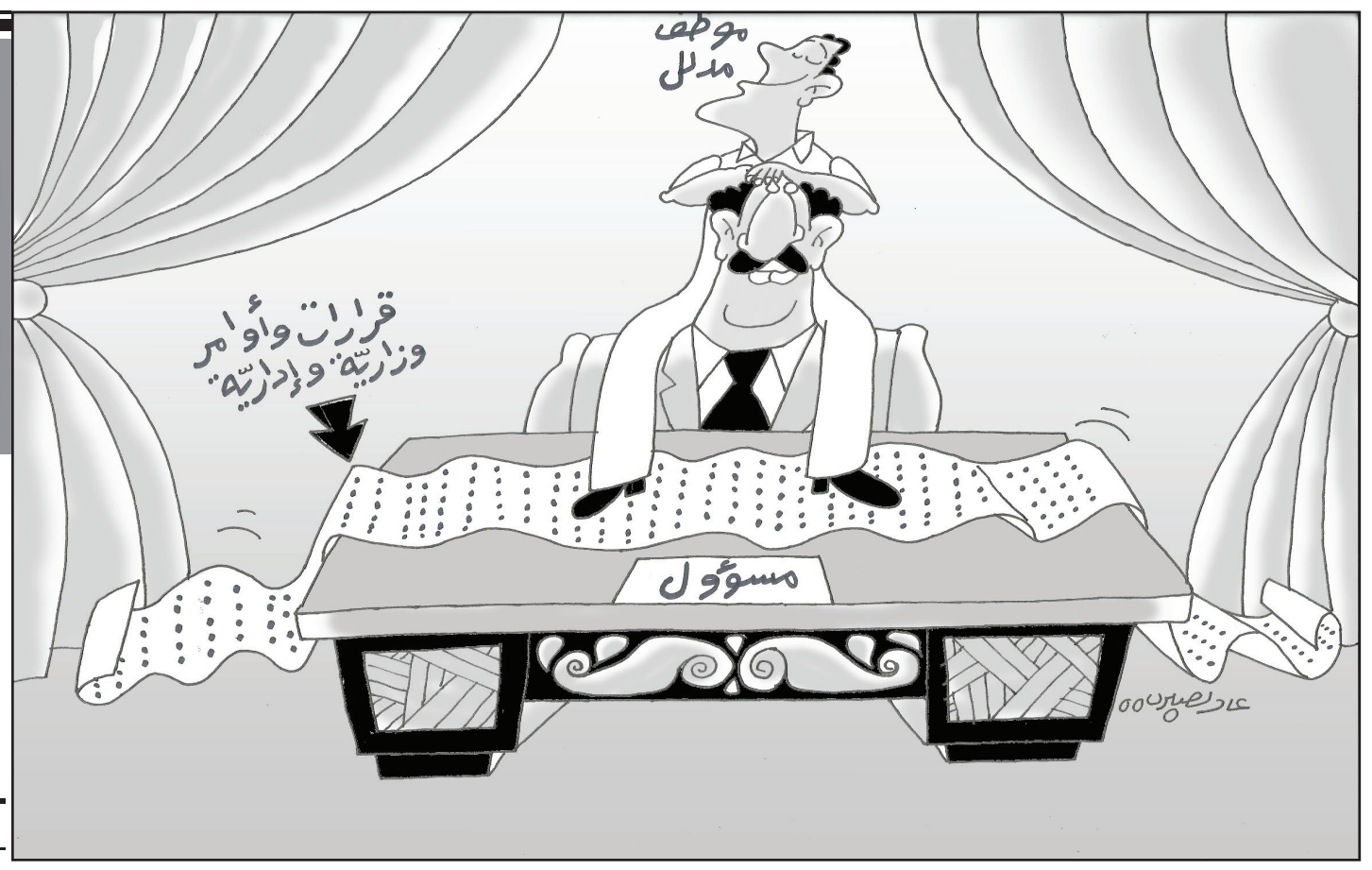

■ عادل صبري

البديل الأميركي

إيمان محسن جاسم

من ينظر للعراق بعد الانسحاب الأمريكي سيجد ثمة استقطاب طائفي جديد يظهر كحاجة سياسية لا بد من وجودها لأمراء الطوائف في العراق الجديد، خاصة وإن عراق ما بعد ٢٠٠٣ هو عراق الطوائف ولا يمكن لأحد أن ينكر هذا أو يتجاوزه بحكم ما موجود حالياً من استقطاب واضح وجلي. وقد يكون التنوع العراقي هو الذي يفرض هذه الخريطة السياسية للبلد لكن هذا التنوع لا يمكن أن يكون سلبياً للدرجة التي نراها اليوم إلا بفعل سياسي تقتضي مصالحة ترويجه وجعله قائماً من أجل ديمومة الوجود في السلطات المتعددة في العراق والقائمة على مبدأ التقاسم. هذا الوجود أحياناً كثيرة يأخذ طابع الاستقواء بالخارج لكل أطراف العملية السياسية في العراق، فالخارج موجود في أغلب القوائم والكتل والأحزاب ولا يمكن أن نتخيل بأن هنالك من هو قادر على أن يحدد ما يريده بنفسه ما لم تكن هنالك إرادة خارجية تقف وراءه وتحاول أن تملي عليه بالطريقة التي تخدم مصالح هذه الجهة بشكل كبير جداً.

وهذا ما يجعلنا نتأكد بأنه ليس هنالك قرار وطني مؤثر بقدر ما إن هنالك قرارات خارجية أكثر تأثيراً في الشأن العراقي ، المعروف إن عملية التغيير في العراق لم تكن مستساغة من محيط العراق الإقليمي وإن التغيير كان بآليات عسكرية خارجية وإن الإدارة الأمريكية وجدت نفسها غير قادرة على إدارة شؤون العراق وفق ما تم التخطيط وإن أهداف أمريكا كانت إسقاط صدام وليس قيام دولة ديمقراطية كما هو في الديمقراطيات الموجودة في العالم ، هذا العجز الأمريكي كانت تقف وراءه أسباب داخلية في العراق وأخرى إقليمية، من الأسباب الداخلية إن العراق بلد متنوع القوميات والديانات والمذاهب، وكلها تم استحضارها في الحال لتأخذ مدياتها في المشهد السياسي على حساب الهوية الموحدة وهذا ما تناغم مع مخططات أمريكا من جهة ومن جهة ثانية تناسب وما تريده دول الجوار العراقي التي هي الأخرى تبحث عن مصالحها في العراق، فوجدنا الوجود الإيراني القوي والتركي المؤثر والعربي المتعدد.

وإذا ما أردنا أن ننظر للمشهد السياسي العراقي القائم منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا سنجد بأنه ينتسب لدول الجوار العراقي بقوة ويتماشى معها بشكل كبير جداً.

وفي الكثير من الأزمات وجدنا الحلول تُأخذ في دول الجوار وترسل للعراق للتنفيذ،وهذا ما يدلل على تبعية القرار العراقي لهذه الأطراف،ومن الغريب بأن القوى السياسية العراقية تُعلن هذا على الملأ في مناوشاتها الإعلامية وتتهم بعضها البعض بالتبعية لهذا الطرف أو ذاك. ما نخشاه بعد الانسحاب الأمريكي بأن الفراغات التي تركتها أمريكا في العراق يتم إملاؤها من أطراف عديدة (إيرانية – تركية – عربية خليجية)،المشهد الآن يؤكد وجود محاولات ملء الفراغ القائم، وهنالك عوامل مساعدة تؤدي لهذا الفعل، فالأزمة الموجودة حاليا يحاول البعض تدويلها،حوارات مستمرة مع السفير الإيراني والأمريكي والمسؤولين الأتراك، وهنالك تسريبات عن محاورات متعددة مع مسؤولين خليجيين .

وهي محاولات استقواء من أطراف عديدة بالمحيط الإقليمي للعراق على حساب أطراف أخرى، وهذا ما يجعل العراق ساحة مفتوحة للجميع من أجل صياغة ما يجدونه مناسباً لهم وليس لنا نحن أبناء الشعب العراقي.

وهنا علينا أن نسأل أين القوى الوطنية الحقيقية؟ سؤال، الإجابة عليه تمثل صدمة للشارع العراقي ، لأن هذه القوى موجودة في الشارع العراقي ولكنها بعيدة عن القرار السياسي وسبب بعدها يتمثل بأنها غير مرتبطة بأجندة خارجية تمنحها جواز المرور لأن تشارك في العملية السياسية .